دراسات في مُدن العالم الإسلامي(*)

مراجعة الشيخ طه الولي

لقد تعوَّدنا أن يطالعنا المؤلفون بكتب يتناولون فيها تاريخ مدن إسلامية أو عربية بعينها وتقديم هذه المدن من خلال المراحل التاريخية التي تعاقبت عليها والأطوار التي مرت بها ما بين الازدهار والتوسع أو الانحدار والتقوقع مع بيان الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشتها وتأثّرت بها. وجدير بالذكر أن المؤلفين الذي ألفوا في هذا الموضوع متوزعون بين مختلف الجنسيات والعديد من العلماء الذين عكست كتاباتهم نظرتهم الشخصية فيما اخذوا به أنفسهم من هذه الكتابات.

أمّا الكتاب الذي نراجعه الآن وهو بعنوان «دراسات في مدن العالم الاسلامي» لمؤلفه الدكتور السيد خالد المطري فإنه جاءنا بنهج جديد في الحديث عن المدينة الإسلامية حين جعل مادة هذا الكتاب تدور حول العوامل المختلفة التي عاشتها المدن الإسلامية قديمها وحديثها وكيف أن هذه العوامل تركت بصماتها على هذه المدن لجهة سكانها أو المقيمين فيها مع بيان الاسباب التي أدّت الى نموها وعمرانها أو تخلفها وانحسار حجمها.

(*) دراسات في مدن العالم الاسلامي. إعداد الدكتور السيّد خالد المطري. دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٩. ٧١٢ص.

وفي هذا الصدد فإننا نقرأ للمؤلف قوله في مقدمة كتابه وهو يعرضه لنا:

يشتمل الكتاب على خمسة فصول وخاتمة، الأول: يدرس تطور ظاهرة سكن المدن في العالم الاسلامي، والعوامل التي أدت إلى ازديادها، وجوانب التباين بين مناطق العالم الإسلامي في هذه الظاهرة. والثاني يهتم بدارسة العواصم الإسلامية الحالية من حيث نشأتها وتاريخ السكن فيها، وأحجامها ومواقعها، وهجرتها، أما الثالث، فيتناول ظاهرة المدن المليونية والمستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ م. وتطور سكانها، وأحجامها المطلقة، والنسبية وتوزيعها، وتباعدها، ومواقعها. بينما يعالج الفصل الرابع المدن الكبرى في العالم الإسلامي التي تزيد أحجامها عن المائة ألف نسمة من حيث توزيعها على مناطق ودول العالم الإسلامي، وأحجامها المطلقة والنسبية وارتباطها بدرجة الحضرية أو بأحجام السكان في كل دولة. في حين يتناول الفصل الخامس دراسة العلاقة بين المدن المسلمة والقوانين الخاصة بالمدن عامة، مثل قانون المدينة الأولى، وقاعدة المرتبة ـ الحجم، مع محاولة البحث عن مدى انطباق هذه القوانين عن مدن العالم الإسلامي. وينتهي الكتاب بخاتمة تدور حول المشكلات الرئيسية التي تعاني منها المدن الكبرى في العالم الإسلامي، مع نماذج تفصيلية لمشكلات إحدى المدن الرئيسية في الشطر المسلم لكل من قارتي آسية وأفريقية كتعبير عن مشاكل المدن الأخرى فيهما.

وقد اعتمد المؤلف خلال دراسته لموضوعه بصفة أساسية على عدة مناهج:

استخدم المنهج التاريخي في محاولة تتبع الجذور الأولى للمدن الإسلامية ودقق في عوامل تطورها في حالتي نموها وتخلفها كما استخدم الأسلوب الكمّي في تحليل التقلبات العددية لسكان هذه المدن وأحجامها المطلقة والنسبية ملاحظاً علاقات الارتباط بين الأحجام التي تتكون منها والعوامل الأخرى المؤثرة فيها.

وكذلك استخدم المؤلف المنهج المقارن لإبراز جوانب المشابهة والتباين القائمة بين المدن الإسلامية عامة من جهة وبين المدن الأخرى في كل منطقة أو دولة من جهة ثانية. وبالتالي بين هذه المدن جميعها وبين مناطق العالم الكبرى من جهة ثالثة. وهو يحاول دائماً تطبيق قوانين التباعد والقواعد الموضوعة من

أجل تفسير التوزيع الحالي بشكل عام للمدن ومن أجل استنباط القوانين التي تحكم انتشارها.

وعندما تحدث المؤلف عن خصائص المدينة الإسلامية التي تعطيها طابعاً خاصاً بها أحب أن ينتهز هذه المناسبة لمناقشة آراء بعض المستشرقين، مثل «سوفاجيه» (Sauvaget. J) أن ما يطلق عليه اسم «المدينة الإسلامية ليس سوى المدينة اليونانية أو الرومانية التي سبقتها، وإن إحداث بعض التغييرات في تكوين المدينة الإسلامية لكي تتلاءم مع نظام الإسلام ليس من شأنه أن يؤدي إلى اكتساب هذه المدينة صفة جديدة ـ أي إسلامية ـ بل هي في الواقع تبقى محتفظة بصفتها القديمة وبذلك يمكن القول ـ حسب رأي سوفاجيه وأضرابه ـ بأن إطلاق اسم «المدينة الإسلامية» هو تعبير فضفاض.

وقد ناقش المؤلف هذا الرأي ورد عليه بقوله: «إن هذا الرأي يتناسى المدن الجديدة التي أنشأها المسلمون الفاتحون في البلاد الجديدة، كما يتناسى الملامح الجديدة التي أضافها السكان المسلمون إلى المدن القديمة والتي أكسبتها خصائص مميّزة بعد الفتح الإسلامي لها.

وهنا يقدم لنا المؤلف المواصفات أو الخصائص، كما يسميها ـ التي تعطي المدينة الإسلامية طابعها الإسلامي مستأنساً بما جاء حول هذا الموضوع في كتاب «سلوك المالك في تدبير الممالك» الذي ألفه للخليفة المعتصم بالله العباسي شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع المتوفى سنة ٢٧٢ هـ (٨٨٥ م)، وفي هذا الكتاب أن على من ينشيء مدينة جديدة أن يراعي ثمانية شروط وهي:

١ ـ توفر الماء العذب اللازم لشرب السكان وسهولة تناوله.
٢ ـ أن يكون في وسطها جامع للصلاة.
٣ ـ أن تخطط شوارعها وطرقاتها بصورة تجعلها مناسبة وغير ضيقة.
٤ ـ أن يتم الفصل بين القبائل التي تسكنها بحيث لا تجتمع فيها أضداد مختلفة متباينة من القبائل المختلفة.
٥ ـ أن يتم السكن في أكثر أطرافها سعة، مع إحاطتها من سائر جهاتها.

٦ ـ أن تحاط المدينة بسور يحميها من الأعداء.
٧ ـ أن تكون أسواقها متناسبة مع احتياجات سكانها وقريبة منهم.
٨ ـ أن تزود بأهل العلم والصنائع بقدر حاجة ساكنيها بحيث تتوفر لها القدرة على الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الخروج إلى غيرها.

وهكذا، فإن المؤلف يرى أن المدينة الإسلامية ليست عبارة عن مجموعة من المباني والمنشآت والطرق، أو مجرد مكان لتجمّع البشر، لكنها تعبر عن التفاعل الحقيقي بين الإنسان وبين المكان الذي يقيم فيه يعكس أطراً فكرية معينة تعدّ من خصائص الزمن الذي قامت فيه هذه الأطر.

وفي استعراض للأبعاد الزمنية التي تكونت فيها المدن الإسلامية المعروفة اليوم قدم لنا المؤلف لوائح تضمنت أسماء المدن التي قامت في العصور القديمة وهو يسميها العواصم وحصرها في ثماني عواصم تشكل سُبع إجمالي عدد العواصم الإسلامية وعواصم الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفياتي، وقال إن نطاق تواجدها هو في إقليم واحد، هو الموطن الأول لنشأة الإنسان.

وقدم ثبتاً ثانياً بالعواصم التي نشأت في العصور الوسطى وحصر عددها باثنتي عشرة مدينة تشكل نحو خُمس إجمالي عدد العواصم الإسلامية والجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفياتي.

وبعد ذلك تناول العواصم التي نشأت في العصور الحديثة قائلاً إن هذه المرحلة شهدت نشوء ٣١ عاصمة تشكل أكثر من نصف إجمالي عواصم الدول الإسلامية والجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفياتي ولاحظ المؤلف بأن القرن الثامن عشر (الميلادي) هو أقل الفترات الحديثة من حيث نشأة المدن فيه بحيث يمكن اعتباره امتداداً للفترة السابقة (العصور الوسطى) في العالم الإسلامي حيث لم يتعد عدد العواصم التي نشأت فيه الخمس مدن فقط. في حين أن القرن الذي تلاه وهو التاسع عشر، فإنه أكثر فترات العصر الحديث من حيث انشاء المدن (العواصم) الاسلامية. وهذه العواصم تشكل حوالى ثلثي إجمالي عدد العواصم الإسلامية التي نشأت في هذا العصر ونحو ثلث إجمالي عدد العواصم الإسلامية كلها.

أما القرن العشرين (الحالي) فيقول المؤلف إنه ظهرت فيه سبع عواصم جديدة أو ما يزيد قليلاً عن خُمس عدد العواصم الإسلامية التي ظهرت في بدايته، وأن هذا القرن شهد في بدايته نشوء مدينة أنجامينا (عاصمة جمهورية تشاد في أفريقية) وفي نهايته شهد نشوء إسلام أباد (عاصمة جمهورية باكستان) التي تعتبر أحدث العواصم الإسلامية في العام الإسلامي، وتعود نشأتها إلى أوائل الستينات من هذا القرن.

والمؤلف أبدى اهتماماً خاصاً بموضوع التعداد البشري لسكان المدن الإسلامية، فهو قد أفرد لهذا الموضوع الصفحات ذوات العدد من كتابه. من ذلك الفصل الذي تحدث فيه عن نمو السكان في المدن الإسلامية (المليونية) (أي المدن التي بلغ عدد سكانها مليون نسمة فما فوق) وقد فصل الكلام حول هذه المدن في أربعة فصول:

أولاً: مدن تضاعف حجمها أكثر من خمسين مرة منذ بداية القرن العشرين. وهي المدن التي تتميَّز بمعدل نمو يضاعف سكانها مرة كل ١,٦ سنة في المتوسط. وتشمل خمس عشرة مدينة تراوح نموّها السكاني بين ٥٠ إلى أكثر من ١٠٠ مرة، وتشكل أكثر من ربع إجمالي عدد المدن المليونية في العالم الإسلامي حتى سنة ١٩٨٦ م.

وضرب المؤلف على ذلك مثلاً مدينة أبيدجان عاصمة ساحل العاج (بأفريقية) التي اعتبرها أسرع المدن المليونية نموّاً في العالم الإسلامي رغم حداثة نشأتها في أوائل القرن الحالي، فقد زاد عدد سكانها بمعدل هائل منذ نشأتها سنة ١٩٠٤ م حتى وصلت في عام ١٩٨١ م/٢ ١,٦٨٦,٠٠٠ نسمة وقال إن معدل نموّ أبيدجان سجل حداً مرتفعاً يصل إلى ٩٤ ٪ سنوياً خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨١ م الأمر الذي يعني مضاعفة عدد سكانها مرة في كل سنة تقريباً.

ثانياً: مدن تضاعف حجمها من ٣٠ إلى ٥٠ مرة خلال هذا القرن. وهذه المدن مع المجموعة السابقة تشكل حوالى سُبع إجمالي عددها في العالم

الإسلامي. وهي تكون مع المجموعة السابقة ٢٥ مدينة أو ما يقرب من نصف إجمالي عدد المدن المليونية في العالم الإسلامي حتى عام ١٩٨٦ م.

ثالثاً: مدن تضاعف سكانها من ١٠ إلى ٣٠ مرة خلال القرن الحالي. وتضم هذه المجموعة ٢٠ مدينة مليونية أو ما يعادل أكثر من ثلث إجمالي عدد سكان المدن المليونية في العالم الإسلامي.

رابعاً: مدن تضاعف عدد سكانها أقل من ١٠ مرات في القرن الحالي، وتضم هذه المجموعة تسع مدن تشكل سُدس إجمالي عدد المدن المليونية في العالم الإسلامي.

ثم إن المؤلف حدد في كتابه كيفية توزيع المدن المليونية في العالم الإسلامي سواءً على مستوى القارات أو على مستوى المناطق الجغرافية أو على مستوى خطوط العرض أو على مستوى الارتفاع.

أما على مستوى القارات فيقول المؤلف إن الأغلبية العظمى من المدن المليونية الحالية تتركز في الشطر الآسيوي من العالم الإسلامي ففيه توجد ٣٩ مدينة مليونية من جملة ٥٤ مدينة مسلمة أي ما يقارب ثلاثة أرباع إجمالي عددها في حين يقلّ نصيب الشطر الأفريقي المسلم إلى ١٥ مدينة فقط تشكل أكثر قليلاً من ربع إجمالي عددها، على حين يخلو الشطر الأوروبي المسلم من المدن المليونية.

وبالنسبة لتوزيع المدن الاسلامية على مستوى المناطق الجغرافية فهو يقول: تعتبر منطقة جنوب وسط آسية أغنى مناطق العالم الإسلامي بالمدن المليونية، ففيها في الوقت الحاضر ١٤ مدينة مليونية تشكل أكثر من ربع إجمالي عددها في العالم الإسلامي، تليها منطقة جنوب غربي آسية التي تضم ١١ مدينة مليونية أي حوالى خُمس عددها في العالم الإسلامي، ثم منطقة جنوب شرقي آسية التي تضم ٩ مدن مليونية فقط، أي ما يعادل حوالى سدس إجمالي عددها.

وفي كلامه عن توزيع المدن الإسلامية على مستوى خطوط العرض يقول

المؤلف: يتميز توزيع المدن المليونية في العالم الإسلامي بين خطوط العرض المختلفة، على النحو التالي:

- تنتشر المدن المليونية الإسلامية في كل دوائر العرض من سطح الأرض دون استثناء سوى المنطقتين الباردة والقطبية وذلك لعدم امتداد أراضيه شمالاً في نصف الكرة الشمالي إلى أبعد من المنطقة الباردة، ولعدم وجود اليابسة في نصف الكرة الجنوبي أبعد من المناطق التي تمتد عليها هذه المدن.
- يحتوي نصف الكرة الشمالي على الأغلبية العظمى من المدن المليونية في العالم الإسلامي سواء منها الحالية أو المستقبلية. ففي هذا النصف توجد ٤٧ مدينة مليونية حالية تمثل ما يقرب من ٩ أعشار إجمالي عددها حالياً. بينما يضم النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ٧ مدن مليونية فقط تمثل حوالى ١٢,٩٦ ٪ من جملة عددها الحالي.

وبالنسبة إلى توزيع المدن الإسلامية حسب ارتفاعها عن مستوى سطح البحر. يقول المؤلف: إن عدد المدن المليونية الإسلامية يبلغ في المناطق التي يقل ارتفاعها عن ٥٠٠ م فوق مستوى سطح البحر ٣٩ مدينة أي ما يقرب من ثلاثة أرباع عدد المدن المليونية في العالم الاسلامي. وذلك حتى عام ١٩٦٦ م.

في الكتاب صفحات خصصها المؤلف للكلام عن المدن الإسلامية الكبرى في العالم الإسلامي، وهو يقصد بهذه المدن تلك التي يسكنها ١٠٠,٠٠٠ نسمة وما فوق دون أن يصل سكانها إلى المليون. هذه المدن موزعة، كما يقول، في أرجاء العالم الإسلامي ضمن القارات الخمس على النحو التالي:

٢٠٤ مدن ذوات المائة ألف فأكثر منها ٩٨ مدينة في أفريقية و١٠٥ مدن في آسية، ومدينة واحدة في أوروبة. وكثافة هذه المدن متواجدة في منطقة جنوب غرب آسية حيث تعتبر أولى مناطق العالم الإسلامي من حيث عدد المدن الكبرى التي تضمها، ذلك أن في هذه المنطقة توجد حوالى ٦١ مدينة كبرى، أي ما يعادل حوالى ربع إجمالي عددها في جميع أنحاء العالم الإسلامي بكامل جهاته.

وتلي هذه المنطقة أفريقية الشمالية التي يوجد فيها حوالى ٤٨ مدينة، أي ما يقل قليلاً عن ربع إجمالي عددها في سائر أنحاء العالم الإسلامي.

وبعدها تأتي في الدرجة الثالثة منطقة غرب أفريقية التي توجد فيها حوالى ٣٦ مدينة كبرى أي أكثر من سدس إجمالي عددها في العالم الإسلامي وتأتي منطقة جنوب وسط آسية في المرتبة الرابعة من حيث تواجد المدن المذكورة إذ فيها نحو ٣٥ مدينة من هذا النوع تمثل حوالى السدس أيضاً من جملة عددها في سائر أنحاء العالم الإسلامي.

ثم ينتهي المؤلف إلى القول بأن هذه المناطق الأربع المذكورة تضم حوالى ١٨٠ مدينة كبرى (١٠٠ ألف فما فوق دون المليون) وهو ما يقارب تسعة أعشار إجمالي عددها في العالم الإسلامي ككل، بينما يتوزع العشر الباقي على المناطق الأخرى بواقع ٩ مدن في كل من أفريقية الشرقية وجنوب شرق آسية تمثل حوالى ٤,٤١ ٪ من جملة عددها لكل منها. و٥ مدن في أفريقية الوسطى تمثل نحو ٢,٤٥ ٪ من جملة عددها في العالم الإسلامي، ومدينة واحدة فقط في منطقة جنوب أوروبة تمثل حوالى ٠,٤٩ ٪ من جملة عددها.

في نهاية الكتاب وتحت عنوان«خاتمة»بيّن المؤلف الظروف السلبية التي تعيشها المدن في العالم الإسلامي وأطلق على هذه الظروف إسم «مشكلات» فذكر أن هناك أسباباً مدنية تكاد لا تخلو منها هذه المدن كبيرها وصغيرها، كلها أو بعضها وقد حدد، أو بالأصح ركز المؤلف كلامه على أبرز هذه المشكلات وعينها بالتسمية وهي:

المشكلات الخاصة بالموضع الذي تقوم فيه المدينة من ذلك ما يتصل بتركيبها، أو بانخفاض في سطح الأرض الذي تنشأ عنه ظهور المناطق المستنقعية، أو صعوبة الانتقال بين أجزاء المدينة الواحدة، أو في الامتداد العمراني المبعثر في مناطق منفصلة متباعدة، أو في نقص المياه، أو في إحاطة الجبال التي تحدّ من امتدادها، كما يتصل بهذه المشكلات ما يصيب موضع المدينة من اهتزازات أرضية خطيرة، أو صعوبة تصريف مياه المجاري فيها.

وضرب المؤلف الأمثال على هذه المشكلات التي تبدو كلها أو بعضها في مدن كبيرة مثل اسطنبول في تركية واللاجوس في أفريقية وباكو في أذربيجان بالاتحاد السوفياتي والقاهرة في مصر وكذلك طشقند عاصمة جمهورية أوزبكستان بالاتحاد السوفياتي ومدينة الجزائر العاصمة في الجزائر، وطهران عاصمة الجمهورية الإسلامية في إيران التي اعتبرها المؤلف «مثالاً جيداً» للمدن الإسلامية العديدة التي تعاني من مشكلات تصريف مياه المجاري (المجارير) والتي تسبب في تدهور الصحة العامة وتعريض حياة المواطنين للخطر.

ثم المشكلات التي تعاني منها المدن الإسلامية وهي المشكلات المتمثلة بضواحي الأكواخ (أو ما يسمى مدن القصدير والصفيح). ولهذه الضواحي وظيفة واحدة في أي مدينة توجد فيها: هي إيواء معظم القادمين الجدد الذين لا يملكون إلا موارد ضئيلة، وليس لهم مكان آخر يذهبون إليه، ويقدّر عدد من تضمهم هذه الضواحي بأكثر من ثلث إجمالي سكان المدن التي توجد فيها.

وفي هذه الضواحي تزداد المشكلات الصحية بسبب التزاحم الشديد الذي يصل إلى نحو عشرين شخصاً في الغرفة الواحدة، كما تنقص إمكانيات تصريف مياه المجاري (المجارير) والفضلات وتنتشر مستنقعات وسبخات آسنة، وتتدهور الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية بسبب شدة البؤس وهجرة العاطلين من الريف هرباً من بؤس مؤكد إلى غنىً غير مؤكد.

وضرب المؤلف على ذلك مثلاً: القاهرة وبغداد والدار البيضاء وجاكرتا ثم مشكلة نقص المرافق والخدمات العامة التي اعتبرها المؤلف من أخطر المشكلات التي تواجه المدن عامة والكبرى منها خاصة في الدول الفقيرة من العالم الإسلامي.

قال المؤلف: وتعتبر مشكلة الإسكان من أبرز مشاكل الخدمات العامة التي تعاني منها مدن العالم الإسلامي، بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها بعض الدول الإسلامية لمعالجة هذه المشكلات الإسكانية عن طريق توفير المساكن واستبدال ضواحي الأكواخ بمساكن لائقة وملائمة من الناحيتين الهندسية

والصحية. . . وهذه المعالجة لم تؤت حتى الآن بالنتائج المطلوبة منها.

ثم أتى المؤلف على ذكر مشكلة البطالة التي تتفشى في مدن العالم الإسلامي. . وتظهر هذه المشكلة، كما يقول، في مدينة القاهرة بصور شتّى منها: احتراف عدد من الوافدين للحِرَف الطفيلية كالباعة المتجولين، وماسحي الأحذية، بينما تتحول الغالبية إلى عاطلين يبحثون عن عمل، وآخر هذه المشكلات التي ذكرها المؤلف على أنها عبء ترزح تحته مدن العالم الإسلامي مشكلة النمو العشوائي غير المخطط.

قال المؤلف: وتنجم هذه المشكلة من اتجاه معظم المدن الإسلامية للاتساع دون أية محاولة جادة للتخطيط بمفهومه الحديث من جانب المسؤولين فيها. . وإن كان هذا لا يعني الانعدام التام للتخطيط العام. وتظهر الحاجة للتنظيم والتخطيط في المدن الكبرى بدرجة أكبر منها في المدن الصغرى بسبب النموّ السريع للمدن الكبرى الذي يؤدي، خلال سنوات قليلة، إلى جعل النموّ العشوائي مشكلة خطيرة لا يمكن السيطرة عليها في المراكز التجارية والصناعية الواسعة.

يقول المؤلف: وتعدّ القاهرة مثالاً جيداً على ما تعاني منه المدن الكبرى في العالم الإسلامي من مشكلة النمو العشوائي العفوي، ويرجع هذا الوضع إلى النمو السريع جداً لسكانها والتركيز الكبير للأنشطة والوظائف فيها، ففيها يوجد حوالى ٢٧ ٪ من إجمالي الصناعات الوطنية، وحوالى نصف إجمالي الأنشطة المصرفية بالبلاد ٤٨ ٪ ونصف إجمالي عدد الجمعيات الخيرية والاجتماعية بمصر كلها ٤٩ ٪ وأكثر من ثلث إجمالي كل من الأعمال التجارية وقوة العمل والخدمة المدنية ٣٥ ٪ و٣٦ ٪ بالتوالي، وأقل قليلاً من ثلثي إجمالي السيارات الآلية المسجلة بالبلاد ٦٠ ٪، كما تنتج ربع الناتج القومي ٢٥ ٪ وتستهلك حوالى نصف إجمالي الطاقة الكهربائية في مصر كلها ٤٨ ٪ إلى جانب كونها مركز جذب سياحي هام.

وفي محاولة للتخلص من هذه المشكلات أنهى المؤلف كلامه عنها بقوله: تثير

هذه المشكلات وغيرها التساؤل عن الحجم المناسب للمدينة الإسلامية. وهو أمر هام بالنسبة للدول التي تتميَّز بسرعة نمو المدن الكبرى على حساب ثبات أو بطء نموّ المدن المتوسطة الحجم.. وهناك العديد من الاقتراحات، منها: أن يكون الحد الأقصى للمدينة ٥٠,٠٠٠ نسمة لأسباب تتعلق بالصحة العامة والتخطيط الطبيعي.

وفي ختام كلامه عن المشكلات التي تعاني منها مدن العالم الإسلامي الكبرى قدم لنا المؤلف أسماء بعض المدن الإسلامية الكبرى التي هي في رأيه نماذج لمشكلات المدن الإسلامية وهذه المدن هي:

كراتشي في باكستان، أديس أبابا عاصمة الحبشة، والتي تعتبر أيضاً عاصمة أفريقية بسبب وجود منظمة الوحدة الأفريقية فيها.

وبعد،

هذه مراجعة مستعجلة لكتاب: دراسات في مدن العالم الإسلامي، الذي أعده الدكتور السيد خالد المطري، الأستاذ المشارك بقسم الجغرافية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة الذي نشرته دار النهضة العربية للطباعة والنشر في بيروت وهو من القطع الكبير، عدد صفحاته حوالى ٧٠٠ صفحة، ويشتمل على ١٣٠ خريطة وشكل بياني تتمثل فيها النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قام بها المؤلف لمادة كتابه.

وأيّاً ما كان، فإن هذا الكتاب يضع تحت أنظارنا عرضاً وافياً لأوضاع المدينة الإسلامية، على مختلف مستوياتها ومناطقها مع تحليل مفيد للظروف التي عاشتها هذه المدينة من حين إنشائها وإلى الآماد الزمنية التي تقلبت فيها وانتهت إليها.

وهو كتاب مفيد في بابه وموضوعه.